التضامن الاجتماعى

طريق السلامة القومية

من القوانين التى لقيت معارضة شديدة فى إصدارها قانون ضريبة الأرباح الاستثنائية ، وقانون عدم جواز الحجز على القوت الضرورى للفلاح وفاء لإيجار الأطيان .

وللمعارضة الشديدة فى مثل هذه القوانين التى يراد بها إما زيادة العبء على الثروات الكبيرة وإما تخفيف بعض الأعباء عن الطبقات المحرومة — دلالة واحدة ، وهى أن روح التضامن الاجتماعى لاتزال فينا ضعيفة أو معدومة ، أو أن التضحية المحتملة فى سبيل المجموع لاتزال عسيرة على النفوس ، وبالأخص فى المسائل المالية .

ومهما يكن لهذه الدلالة من معنى ، فإن مجرد الاتجاه الذى أوحى للدولة بسن هذين التشريعين وأمثالهما كقانون التعويض عن إصابة العمل ومحاولة سن قانون النقابات هو خيط النور المبشر بالفجر الجديد .

ذلك أن التفات الدولة إلى هذه الناحية دليل على كثير من النضوج فى التفكير الاجتماعى الذى يفهم أن مجموعة قوى الأمة كالأنابيب المستطرقة متصل بعضها ببعض ، وأن كل إنعاش لإحدى الطبقات يعود على الجميع بالخير والسلام .

والأمم التى سبقتنا فى الإنتاج الصناعى عرفت بالتجربة أن نجاح صناعاتها لايتوقف على رءوس الأموال ، ولا على حسن الإدارة ، ولا على الربح الكثير فى مبيعاتها ، بمقدار مايتوقف على تنشيط الاستهلاك ورفع المقدرة على الشراء ، وذلك بزيادة درجة الرخاء العام وبرفع أجور العمال والموظفين فى أحيان كثيرة أو صرف إعانات لم ترفع مستواهم المادى وتزيد مقدرتهم على الشراء والاستهلاك !

والنظرة القصيرة وحدها هى التى تريد أقصى حدود الربح مع احتكار الفائدة ، ولاتفكر فى نشر الرخاء العام بمعاونة الطبقات الفقيرة التى هى غالبية الشعوب ، والتى هى المستهلك الأعظم للإنتاج .

فالمنتج والمستهلك شريكان فى الحياة الاقتصادية، وما يعود على أحدهما من النفع يفيض على الآخر بحكم التبادل . وزيادة التبادل وقف على ارتفاع المستوى العام للشعب ، بل للشعوب جميعا .

والأجور المرتفعة — إلى الحد المعقول الذى لا يضر الإنتاج — والمحافظة على مستوى معقول للطبقات العاملة بالتخفيف عن كاهلها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وتوفير قدر من الضروريات لها لا يجوز الحجز عليه ... كل أولئك خليق بتشجيع هذه الطوائف على الاطمئنان والاستهلاك، وعائد فى النهاية على الطبقات التى تدفع الأجور وتتولى تصريف الإنتاج.

وكما أن توفير بعض الرخاء المادى لمجموعة الشعب يثمر هذه الثمرة الطيبة، كذلك يساعد التعليم على نوع من الرقى الاجتماعى يتطلب الحياة فى مستوى خاص، تنشأ عنه زيادة فى الاستهلاك وزيادة فى الرخاء .

فكل قرش ينفق على التعليم وعلى ترقيــة المستوى الاجتماعى بأية وسيلة من الوسائل ، ولو أدى مؤقتا الى زيادة بعض الأعباء على القادرين وتخفيف بعضها عن المحرومين ، ليس قرشا ضائعا على هؤلاء أو هؤلاء، بل سيرتد إلى الجميع نشاطا فى التبادل ورواجا فى التعامــل وثروة عامة تصيب مرافق البلاد .

والتضامن الاجتماعى — بهذا الوصف — سمة أصيلة من سمات الديمقراطية . ونحن قد اخترنا الديمقراطية نظاما للحكم ، فيجب أن نشرب روحها الحقيقية ، وأن نتيقن أن الدساتير والمجالس النيابية وسيلة لغاية أعظم منها ، وهى حكم الشعب لنفسه ، وتوازن القوى العامة فى الأمة .

ومن أول مظاهر التوازن الشعبى هذا التضامن الاجتماعى فى الأعباء . هذا التضامن الذى فهمته انجلترا جيــدا وطبقته أمريكا عمليا ، فسلمت كلتاهما من الرجات الاجتماعية والقلاقل الحزبية القائمة على مبادئ اقتصادية فى كثير من الأحيان .

وهذه السمة فى الديمقراطيتين الكبيرتين هى الواقية من المذاهب المتطرفة . فالشيوعية مثلا لا تجد لها مجالا فى محيط متوازن متضامن كالمحيط الانجليزى ، أو محيط مرن متسامح كالمحيط الأمريكى . وكذلك لا تجد النازية سبيلا إلى مجتمع ينعم بهذه المرونة وذلك الاتزان مع الحرية الشاملة لجميع الأفراد وجميع الطبقات .

وإذا كانت انجلترا أو أمريكا قد وجدتا فى هذا التضامن الاجتماعى وسيلة طيبة لتحقيق السلامة القومية والسعادة الاجتماعية، وهما الأمتان الغنيتان المتسعتا الموارد ، فنحن فى مصر أحوج لهــذا التضامن نستعين به على نقص مواردنا العــامة وانخفاض مستوانا الاقتصادى والاجتماعى .

أجل نحن أحوج ما نكون إلى هـذا التضامن نعالج به أمراضنا المزمنة المستعصية ، ونخلق به شعبا جديدا يليق بكرامة وادى النيل وتاريخه السابق ومستقبله المرموق . ونجعل به للاستقلال الذى حصلنا عليه قيمة وطعما عند جميع الطبقات .

ويحسن أن نؤمن فى أعمـاق نفوسنا أن بقاء الحال من المحال ، وأن المستوى الحالى للشعب المصرى لا تستقيم معه حياة فى معترك دولى البقاء فيه للأصلح ، لا فى ميدان الحرب وحدها بل فى جميع ميادين الجهد البشرى المعروفة .

من المحال أن يشق شعب طريقه فى الحياة ونسبة الأمراض إلى نسبة سكانه هى ثلاثة إلى واحد ونحو عشرة ملايين من سكانه يخط دخل الفرد منهم إلى أربعة جنيهات فى العام ، ويشرب المـاء الكدر الملوث على مدار السنة ويمشى حافيا ، بينما دواب الركوب تنعم بمـا يشبه النعال .

لا أريد أن أندفع فى تصوير حماسى للحالة ، فذلك هو الواقع الذى لا تجدى المكابرة فى إنكاره . وهو الواقع الذى تخشى معه الهزيمة فى ميدان النضال العالمى ، أمام شعوب صحيحة متعلمة راقية الاجتماع .

وإنه لمن قصر النظر أن يضن الميسورون بمـا فى طوقهم وأن يتأففوا ويتبرموا حين تفرض عليهم الدولة بعض الأعباء الاستثنائية التى لا تعـد شيئا بالقياس لمـا يحتمله أمثالهم فى الشعوب الأخرى ، أو حين تهم بتخفيف بعض العبء عن الطبقات العاملة المحرومة .

أقول : إن هذا من قصر النظر ، لأن هزيمتنا فى ميدان النضال العالمى — بسبب الفقر والمرض والجهل — لا تقتصر آثارها على الجماعات الفقيرة بل تشمل الجميع . وإذا هزمنا فسنهزم كأمة وينال كل فرد وكل طبقة نصيبه من هذه الهزيمة .

ومن هنا يبدو الخطر البين فى إضعاف بعض طبقات الأمة وإفقارها وإهمالهـا بحكم الأثرة الفردية أو حرص بعض الطبقات على مافى يدها من متاع ، وهو خطر من حق الدولة أن تتلافاه بالتشريع المنظم الواقى من الهزات الاجتماعية .

ومن هنا يتضح كذلك أن النظام القديم للضرائب الذى لم تلاحظ فيه القواعد الاقتصادية الحديثـة كان واجب التعديل ، وقد بدأت الدولة المصرية تأخذ فى حذر ببعض النظريات الجديدة تدريجيا حتى لا تحدث هزة اقتصادية أو اجتماعية ، مثال ذلك نظام الضرائب الجمركية فقد كان ينظر إليهـا كمجرد مورد من موارد الدولة . ولكن الحقيقة أنه مورد ذو حدين فيجب الاحتراس فى استعماله ، فالضرائب الجمركية يؤديها المستهلكون جميعا ويستوى فيها القادر والعاجز والغنى والفقير ، فمن الضرورى الاقتصاد فيها إلى أدنى حد ولاسيما فى الضروريات والاستعاضة عن النقص فيها بالضرائب المباشرة على رءوس الأموال التى نملك تحديدها وملاحظة العدل الاجتماعى فى هذا التحديد ، وينبغى البدء فى ذلك بمجرد زوال الحالة الاستثنائية التى خلقتها الحرب والعودة إلى الحالة الطبيعية .

و إذا نظرنا إلى التضامن الاجتماعى فى مسألة التعليم وجدنا مظهرا غريبا، فالتعليم العام فى انجلترا مثلا مباح للجميع ، والتعليم الثانوى فى فرنسا كذلك . والدولة هى التى تتولى عن التلاميذ هذا العبء بما تجبيه من الضرائب المتدرجة على رءوس الأموال . أما فى مصر فالخزانة العامة ومعظم إيرادها ضرائب غير مباشرة أى مأخوذ من جيوب الفقراء هى التى تتحمل نفقات تعليم أبناء الميسورين الأغنياء !

وتأويل هذا أن الدولة لاتتقاضى ممن يتعلمون تعليما عاليا إلا ربع ما تنفقه عليهم من النفقات فى بعض الكليات . وهؤلاء فى الغالب هم أبناء ميسورى الحال . وهم بكل تأكيد ليسوا من أبناء الفلاح الأجير ولا العامل باليومية .

فكأننا نحرم الفلاح البسيط والعامل الصغير من بعض قوته اليومى فيمرض ويعيش فى جهل وفاقة، لنؤدى عن أبناء الأغنياء بعض نفقاتهم المدرسية. وهو وضع تحسن معالجته برفع النفقات المدرسية فى هذه الكليات مع إعفاء ابناء الفقراء إعفاء كليا منها كى لا يصبح التعليم احتكارا لطائفة خاصة ، وتصبح وظائف الدولة والأعمال العامة فى أيدى هذه الطائفة كذلك .

أما ما يوفر عن هذا الطريق فيحول للتعليم الإلزامى وهو وحده الذى يستفيد به أبناء عشرة ملايين من السكان الفقراء .

* * *

و بعد فقد اقتصر حديثنا إلى هذه اللحظة على التضامن المادى . ولكن التضامن الاجتماعى لايقتصر عليه و إن يكن هو أهم مظاهره . فالشعور بهذا التضامن هو الذى يدفع إلى التطوع للأعمال العامة وللتضحية الفردية فى سبيل المجموع ، وهو الذى يدفع الفرد لمنع الضرر عن غيره ولو لم تكن هناك مكافأة أو جزاء، وللتدخل لحماية المظلوم والضعيف ورعاية المنشآت العامة والتبرع لمختلف أعمال البر

و بالجملة يدفع هذا الشعور إلى كل الفضائل الاجتماعية المعروفة : فشعور الفرد بأنه جزء من مجموع وأن هناك مصالح مشتركة بينهما هو الذى يدعوه لرعاية حقوق هذا المجتمع والعمل على خيره ودفع الشر عنه ، وهو الذى يؤدى فى النهاية إلى مجتمع صالح للحياة .

وعلينا أن نمى هذا الشعور فى نفوس الأفراد والجماعات . وللتعليم بصفة عامة يرفع من درجة هذا الشعور و يوسع مداه . ولكن عطف الأقوياء على الضعفاء من أشد دواعى التضامن وتقنيم أظافر الحقد الطائفى والفردى فى النفوس، ذلك الحقد الذى يدعو إلى الجريمة كما يدعو إلى التفكك والانحلال والاضطراب .